الحياة بعد الحجر الصحي.. مخاطر الحرب المكشوفة ضد الجائحة

تيلكيل عربي - العدد 58 - من 10 إلى 16 يوليوز 2020

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

أمنيستي و" فضيحة" التجسس

هل يقطع المغرب شعرة معاوية ؟

أسبوع ساخن

في العدد الحالي من "تيل كيل عربي" الأسبوعي، تقف عند ثلاثة مواضيع تشغل الرأي العام المغربي هذا الأسبوع، أولها المخاطر المرتبطة برفع الحجر الصحي، وما استتبع ذلك من ارتفاع في عدد الإصابات، لنكتشف أننا انتقلنا من حرب ضد الجائحة من خلف متاريس البيوت إلى مواجهة مفتوحة ، في المصانع والحقول والشواطيء، سلاحنا الوحيد فيها إجراءات الوقاية والتعقيم والكمامات والتباعد الاجتماعي.

أمريكا سجلت الأربعاء رقما قياسيا بلغ 59 ألف حالة، والبرازيل لم يفلت رئيسها من الإصابة، والهند ارتفع فيها عدد الإصابات بعد الانفتاح بسبب الأزمات الاقتصادية، وإسرائيل تعيش نفس الوضع. في المغرب، هناك تخوف كبير من أن يؤدي الانفتاح إلى تردي الوضعية الوبائية. نحمل هذا القلق إلى وزير التشغيل، أحد المسؤولين الرئيسيين عما يجري في المصانع ومؤسسات الإنتاج، التي شهدت تفجر ثلاثة بؤر، وإلى أطباء من اللجنة العلمية التي تشرف على تتبع الوضع الوبائي في البلاد، وإلى مسؤولين في الداخلية والأمن.

بعد ذلك، نقف عند ما يجري في مدينة آسفي، والضبط في معامل السمك، حيث البؤرة التي غيرت المعطيات في الإقليم، من مكان خال من الوباء إلى مدينة تخضع للحجر، بعد أن وصل عدد الإصابات بها إلى 500 حالة : كيف حدث ذلك؟ هل كانت هناك مراقبة؟ هل حقا لم تحترم تدابير الوقاية ؟ نستمع لشهادات عاملات أصبن بكوفيد19، ونسأل أطباء في المدينة، ونستمع لجميعة أرباب مصانع السمك، وننتظر نتائج التحقيق الذي تقوم به لجنة مشتركة بين الداخلية والصحة والتشغيل.

انتقلنا من حرب ضد الجائحة من خلف متاريس البيوت إلى مواجهة مفتوحة ، في المصانع والحقول والشواطيء.

موضوع أخر لا يقل أهمية، استأثر باهتمام المغاربة، وهو الصراع بين السلطات الحكومية ومنظمة العفو الدولية. نعود بالقاريء إلى جذور هذا الصراع ليفهم رهاناته، قبل أن نكشف كواليس مما جرى في لقاء محمد السكتاوي، الأمين العام لفرع المنظمة في المغرب، ومسؤولين حكوميين من الداخلية. ونعطي الكلمة لوزير الدولة، المكلف بحقوق الإنسان، لنفهم الموقف الحكومي من هذا الصراع. ■

الحياة بعد الحجر الصحي..

مخاطر الحرب المكشوفة ضد الجائحة

الحياة عادت إلى طبيعتها بشكل تام حتى في الجهات التي تعرف استمرار ارتفاع حالات الإصابات يومياً. كل المؤشرات تشير إلى إنهاء سياسة الاختباء من الجائحة، والاستمرار في مواجهتها من خلال تدابير احترازية ووقائية، لكن الواقع يظهر أن تطبيقها يبقى صعبا بعد تحرير المغاربة من الحجر الصحي. هذا الوضع يطرح سؤالا مقلقا مفاده: هل تتهدد المغرب انتكاسة صحية خلال الأيام القادمة؟

أحمد المدياني

احترام المعايير الوقائية كفيل بتجنب تنامي الإصابات بكورونا بعد رفع الحجر الصحي.

مسؤولون في الداخلية والأمن وأعضاء اللجنة العلمية والتقنية المعينة من طرف وزير الصحة، المكلفة بتتبع وتدبير تفشي جائحة فيروس "كورونا" المستجد، يجيبون كل في مجال تخصصه، عن سؤال كيف تتوقع تطور مؤشر انتشار الوباء في أوساط المغاربة بعد الرفع النهائي للحجر الصحي؟ وهل الوضع الوبائي متحكم فيه على أرض الواقع كما يتم التسويق لذلك رسمياً؟ أم هناك توقعات مسكوت عنها؟ وبماذا أوصت اللجنة العلمية لتدبير المرحلة القادمة؟ وهل القطاع الصحي بموارده البشرية وبنياته التحتية قادر على مواصلة تحمل واستيعاب ارتفاع عدد الإصابات المسجلة يومياً؟ ماذا عن المناطق التي عرفت ظهور بؤر للوباء مثل آسفي؟ وكيف يتم تدبير الوضع فيها؟ وما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لعدم تكرار ظهور البؤر المهنية والتجارية التي تبقى مصدر تخوف لدى مهنيي قطاع الصحة. أسئلة وأخرى يجيب عنها "تيلكيل عربي" في هذا الملف الذي ينقل على لسان المسؤولين كيف ستكون حياة المغاربة وهم يتعايشون مع "كورونا" المستجد.

انتهى الحجر الصحي.. والطوارئ مستمرة !

أين ما وليت وجهك تواجه سؤالاً حول احتمال عودة تطبيق الحجر الصحي في المغرب بسبب استمرار تفشي الجائحة. المغاربة في كل فضاء يكررون لازمة: "بعد عيد الأضحى سوف يدخلوننا إلى المنازل مجدداً". فهل هذا صحيح؟

حسب المسؤولين الذين تحدث إليهم "تيلكيل عربي" العودة إلى الحجر الصحي خيار مستبعد، ولا مصلحة للمغرب والمغاربة في إعادة تطبيقه، خاصة وأن الوضع الاقتصادي يمر من مرحلة حرجة جداً، عنوانها عدم القدرة على الاستمرار في سياسة الدعم المباشر من جهة، وحاجة البلاد إلى تدوير عجلة الإنتاج للتخفيف من الانعكاسات التي خلفتها الجائحة خلال أشهر مارس وأبريل وماي وحتى يونيو.

الاقتصاد أم صحة المواطن؟ سؤال طرح "تيكيل عربي" على وزير الشغل والإدماج المهني محمد أمكراز، وكان جوابه: "خيار

«

تغليب صحة المواطن على الاقتصاد أؤكد لكم أنه توجيه ملكي سامي وصارم، ويكرر على مسامعنا دائما". وأوضح الوزير أن "تمديد تطبيق حالة الطوارئ الصحية على كافة التراب الوطني إلى غاية الـ10 من شهر غشت القادم، دليل على أن المغرب مازال حريصاً على صحة المواطن".

في المقابل، اعتبر وزير الشغل والإدماج المهني، أنه "لا يمكن أن نغلق المغرب ككل، ونعمم إجراءات الحجر الصحي، بسبب منطقة واحدة ظهرت فيها بؤرة وبائية".

البروفيسور شكيب عبد الفتاح، عضو فريق اللجنة العلمية والتقنية المكلفة بتدبير وتتبع الجائحة على مستوى وزارة الصحة، استبعد بدوره العودة إلى تطبيق الحجر الصحي خلال المرحلة القادمة، وذلك بالرغم من استمرار تسجيل ارتفاع في عدد الإصابات بالفيروس. وكشف البروفيسور في حديثه لـ"تيلكيل عربي" أن "اللجنة العلمية والتقنية سبق لها وأوصت في فترة ذروة تطبيق الحجر الصحي، برفع الأخير عن الجهات والمناطق التي لا تعرف تسجيل عدد كبير من الإصابات".

وشرح المتحدث ذاته موقفهم بالقول: "كنا دائما ننصح في اللجنة العلمية والتقنية برفع الحجر الصحي عن مجموعة من المناطق، لتعطينا رؤية واضحة عن تطور الوضع الوبائي فيها، ولاحظنا أنه بعد تخفيف الحجر الصحي ظهرت إصابات عند مجموعة من الأشخاص لا تظهر عليهم الأعراض، وما كنا لنعرف الوضع بشكل واضح لو استمر الحجر في تلك المناطق".

وتابع البروفيسور شكيب عبد الفتاح أن "الظرفية فرضت خروج المغاربة من منازلهم، والآن صعب جداً إقناعهم بالعودة إليها بالنظر إلى مجموعة من العوامل المترابطة، فيها ما هو صحي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي، وأساساً ما هو مرتبط بقوت يومهم الذي تضرر كثيراً بسبب الجائحة، لذلك يبقى الحل هو إقناع المغاربة بالالتزام بالوصفة التي تمزج ما بين التحرر من قيود الحجر الصحي والالتزام بقيود الوقاية الصحية".

الظرفية الاقتصادية فرضت التعايش مع الفيروس.

مصدر رفيع من وزير وزارة الداخلية، أكد بدوره في حديث لـ"تيلكيل عربي"، أن "خيار العودة إلى الحجر الصحي صعب بالنظر إلى القرارات التي تم اتخاذها بشأن فتح مجموعة من الأنشطة و الفضاءات وعودة دوران عجلة الإنتاج والخدمات".

في المقابل، يشدد المصدر ذاته على أن "درجة اليقظة والحذر ما تزال في أعلى مستوياتها، وذلك ما يفسر تمديد تطبيق حالة الطوارئ الصحية، وسوف تتعامل السلطات بحزم لأجل الصحة العامة في أي منطقة".

الفضاءات العامة والأماكن العامة تعرف تراخيا في تدابير التباعد.

التعايش مع "كورونا"

من جملة التساؤلات التي يطرحها المغاربة يومياً "لماذا أدخلونا إلى المنازل ونحن نسجل عشرات الحالات يومياً؟ ثم أخرجونا من الحجر ونحن نسجل اليوم مئات الحالات يومياً". الجواب تحمله تفسيرات علمية عن الوضع الوبائي ساقها لـ"تيلكيل عربي" البروفيسور شكيب عبد الفتاح، عضو فريق اللجنة العلمية والتقنية المكلفة بتدبير وتتبع الجائحة على مستوى وزارة الصحة.

وقال: "أولاً يجب أن يعرف المغاربة أن كل التجارب والدراسات أظهرت أن الفيروس لن يوقفه ارتفاع درجة الحرارة، وعليه، فإن استمرار انتشار العدوى في فصل الصيف أصبح أمراً واقعاً، وهذا ما نتابعه يومياً من خلال التقارير الصادرة سواء في المغرب أو دول أخرى تعرف ارتفاع درجة الحرارة بشكل أعلى من بلادنا".

"لماذا طبقنا الحجر الصحي في وقت كانت فيه عدد الإصابات أقل واليوم رفعناه الحالات أكثر؟" يتساءل المتحدث ذاته ويجيب في الوقت ذاته: "لأنه من الناحية العلمية هناك

«

تطور في معرفة الفيروس، والثابت علميا الآن معرفة دقيقة بعوامل الإماتة بسبب مرض (كوفيد – 19)، والتي يمكن التحكم في مضاعفاتها والدليل على ذلك ارتفاع حالات الشفاء المسجلة يوميا".

وأوضح البروفيسور شكيب عبد الفتاح أن "العلماء توصلوا إلى أن الفيروس يؤثر على عروق البشر ويقفلها، عكس ما كانوا يعتقدون في السابق، أي أنه يسبب التهابا على مستوى الرئة، ينتج عنه ضيق في التنفس، ويمكن إسعاف المريض بمنح التنفس الاصطناعي فقط، وبذلك سوف يتم القضاء عليه. لقد فهنا الفيروس إلى حدود اللحظة بشكل جيد، وهذا يعود بالأساس إلى الكم الهائل من التجارب السريرية التي أنجزت على المرضى. في أوروبا، كان عدد الوفايات مرتفعا لأنهم استهانوا بالمرض في البداية، ولم يسعفهم الوقت في تدبير شروط استقبال جميع المرضى، كم لم يسعفهم وضع معايير للتفريق بين من يجب أن يدخل المستشفى ومن يجب أن يذهب للمنزل من المخالطين والاستمرار في مراقبتهم".

عامل آخر، رأى عضو اللجنة العلمية والتقنية لتدبير وتتبع جائحة فيروس "كورونا" المستجد، ساهم في التقليل من مخاطر الجائحة في المغرب، وهو "المجهود الكبير في اكتشاف المرض لدى أشخاص لا تظهر عليهم الأعراض، وهؤلاء نقوم بعزلهم وتتبعهم دون أن يكونوا مصدر ضغط على المستشفيات العمومية. بل بلغنا نسبة 90 في المائة من الحالات تكتشف قبل أن تُبلغ هي عن ذلك. وهذا الأمر ساعدنا على التحكم في الجائحة حتى مع ظهور البؤر".

وأشار المتحدث ذاته، إلى أن "الشعب يكون مناعة ضد الفيروس، وكل من أصيب ولم تظهر عليه أعراض كسب مناعة سوف تستمر معه لمدة لا تقل عن ستة أشهر، وفي شتنبر القادم لن يكون معه مشكل".

في الوقت ذاته، يشدد البروفيسور شكيب عبد الفتاح على أن "ما نعرفه وما ينشر علميا سوف يبقى صحيحاً إلى حين ظهور تطورات أخرى في الفيروس مستقبلا، وهذا التوقع محتمل علميا بالنسبة لفصيلة فيروس (كورونا)". وعن الوضع الصحي للمصابين الذين يخضعون للعلاج اليوم، تحدث عضو اللجنة العلمية والتقنية عن أن عددهم في تراجع، وأضاف: "اليوم هناك 20 مريضا فقط في أقسام الإنعاش بسبب المرض، من بينهم 5 في المستشفى الجامعي ابن رشد بالدار البيضاء، وهذا مؤشر جيد". "إلى حدود اللحظة وبكل صدق وبشكل مباشر ليس هناك خطر حقيقي"، يقول البروفيسرو شكيب عبد الفتاح، لكنه يحذر من تطورات يمكن أن تقع خلال الأيام القادمة.

ما هي هذه التطوروات؟

يجب المتحدث ذاته بطرح سؤال: "هل نحن قادرون في قطاع الصحة العمومية على الاستمرار بنفس النسق؟ الآن هناك تحدي في الحفاظ على جاهزية الأطر الطبية والتمريضية. لا يجب أن نقفز على المضاعفات الصحية والنفسية التي لحقت بهم وبأسرهم، وهناك مؤشرات تفيد بدخول مرحلة الإنهاك التام بسبب استمرار توقف منح العطل والعمل لساعات إضافية، بالنسبة لنا هذا هو الخطر الحقيقي".

"نحن لا نزال ما بين 80 إلى 120 في اليوم كمعدل متوسط من عدد الإصابات، لكن 500 حالة في اليوم (قاصحة)، وقد يهدد هذا الارتفاع المرضى الذين عادوا للاستشفاء بعد رفع الحجر عن المستشفيات العمومية".

هنا طرح "تيلكيل عربي" موضوع مذكرة توجيهية صدرت عن وزير الصحة خالد آيت الطالب، والتي تتضمن خطة الحجر الصحي المنزلي للأشخاص المصابين الذين لا تظهر عليهم أعراض مرض "كوفيد – 19"، خيار تحدث عنه البروفيسور شكيب عبد الفتاح بنبرة مطمئنة، وشدد على أنه تمت تعبئة كافة الإمكانيات البشرية واللوجستيكية لإنجاح هذا الخيار في حصار الجائحة.

كما طرح شكيب عبد الفتاح، تخوفاً آخر، وهو "تسجيل ذروة من الإصابات خلال

الكشف المبكر يبقى أحد وسائل محاصرة الفيروس.

الدخول الجامعي القادم"، وفسر ذلك بالقول: "في الجامعات يصعب تطبيق التباعد الاجتماعي، وكل فضاءاتها قد تتحول إلى بؤر بسبب غياب تطبيق صارم لوسائل الوقاية والحماية". كما عبر عن تخوفه من تسجيل ارتفاع في الإصابات بالفيروس بعد فتح الحانات، وقال في هذا الصدد: "في الدول الأوروبية ولأسباب لا نزال نجهلها، تحولت الحانات لمصدر خطير لتفشي الوباء".

في المقابل، سجل البروفيسور أن اللجنة العلمية والتقنية كان عندها تخوف من فتح الشواطئ بسبب شروط الاصطياف فيها، ولكن لحد الآن ليست هناك مؤشرات بأنها ترفع من عدد الإصابات، والبؤر التي تظهر توجد أساساً في المراكز التجارية والصناعية". وعن فرضية تسجيل موجة ثانية في الخريف القادم، أوضح المتحدث ذاته: "نحن مستمرون في الموجة الأولى، ولا يمكن الحديث عن موجة ثانية سوى عندما ننزل إلى مستوى تسجيل 10 أو 20 حالة في اليوم فقط لفترة تتجاوز الأسبوعين".

شبح البؤر

من بين التخوفات التي تطرحها يومياً اللجنة العلمية والتقنية لتتبع وتدبير جائحة فيروس "كورونا" المستجد، استمرار مشكل البؤر خاصة في الأوساط المهنية والتجارية.

وزير الشغل والإدماج المهني محمد أمكراز، صرح لـ"تيلكيل عربي" بأن هذا الموضوع لا تشتغل عليه وزارة الشغل لوحدها، وهم واعون بأن هذا الرهان حقيقي لإنجاح الخروج من الحجر الصحي بأقل الخسائر الصحية". وتابع الوزير أنه، منذ "عودة النشاط الاقتصادي ظهرت بؤرتان فقط، (لالة ميمونة) وبؤرة معامل تصبير السمك في مدينة آسفي، والتحقيق مستمر بشأنها للكشف عن أسباب ظهورها".

ولفت أمكراز إلى ضرورة "عدم إسقاط أن العاملين في البؤر التي ظهرت يأتون من الأحياء ومن أوساط مختلفة.

هل دفعت بؤرتا "لالة ميمونة" ومعامل تصبير السمك الحكومة لاتخاذ اجراءات أكثر حزماً؟

سؤال طرح "تيلكيل عربي" على وزير الشغل والإدماج المهني، وكان جوابه: "اتخذنا إجراءات كثيرة قبل ظهور البؤر، آلاف المؤسسات تمت زياراتها، وكلها قامت بالتحليلات، ولم تواصل أي وحدة إنتاجية أو صناعية أو خدماتية نشاطها إلا بعد التأكد من تسجيل صفر حالة في صفوف العمال والمستخدمين".

وتابع الوزير أن "هناك لجان مشتركة تضم مصالح وزارات الشغل والداخلية والصحة والتجارة والصناعة والفلاحة والصيد البحري تقوم بزيارات يومية للمنشآت الاقتصادية، وتقدم تقارير يومية مشتركة، توقع عليها

"خيار تغليب صحة المواطن على الاقتصاد أؤكد لكم أنه توجيه ملكي سامي وصارم، ويكرر على مسامعنا دائماً".

جميع هذه المصالح التابعة للوزارات، وتوجه ملاحظات صارمة إن وقفت على عدم تطبيق البروتوكلات الصحية الموصى بها".

وكشف الوزير، أنه "تم اتخاذ قرارات قاسية في حق مجموعة من المقاولات التي لم تلتزم، تصل حد الإغلاق. في بؤرة (لالة ميمون) قلنا هناك خطأ. التحقيق مستمر إلى اليوم ولجان الوزارات ممثلة بالمفتشيات في عين المكان لإنهاء التحقيق الإداري، كما أن هناك تحقيق قضائي". أمكراز لم يستبعد وقوع أخطاء في المستقبل داخل المنشآت الاقتصادية، لكن يشدد في الوقت ذاته بعبارة "هدشي ما فيهش اللعب وسوف يتم التعامل بصرامة مع أي مقصر في الحفاظ على السلامة الصحية للمغاربة". وجدد وزير الشغل والإدماج المهني التأكيد على أن "عددا من المقاولات تم إغلاقها بسبب عدم استجابتها للشروط الصحية التي وضعت أو لطبيعة البنيات التي تشتغل فيها"، وأن "هذه العملية بدأت منذ 15 أبريل الماضي".

وفي سياق الحديث عن شبح البؤر الصناعية، اتصل "تيلكيل عربي" بالمديرة الجهوية لوزارة الصحة بجهة مراكش – آسفي لمياء شاكيري، وحين التواصل معها كما صرحت بذلك، كانت في طريق العودة من مدينة آسفي حيث سجلت آخر بؤرة صناعية فاق عدد المصابين فيها بالفيروس الـ500 مصاب.

وقالت المديرة الجهوية لوزارة الصحة، عن الوضع في المدينة بعد تسجيل البؤرة: "الوضع في آسفي تحت السيطرة، تم اتخاذ مجموعة من الاحتياطات، لكن الرهان الأول هو على المواطنين، الذين يجب أن ينخرطوا معنا من أجل تطبيق البروتوكول الصحي الذي تم اعتماده". وتابعت المتحدث ذاتها، بخصوص تبعات بؤرة معامل تصبير السمك، أنه "تم عزل جميع الحالات المصابة والمخالطة، وهناك زيارات ميدانية يومية لمختلف مرافق المدينة، بالإضافة إلى التحقيق الإداري المفتوح بخصوصها".

"تيلكيل عربي" سأل عن الإجراءات التي تم اتخاذها في جهة تعرف نشاطاً سياحيا وإنتاجيا مهما، وهل شملت التحاليل كافة المقاولات السياحية والصناعية والتجارية والإنتاجية والخدماتية؟

وكان جوابها: "قمنا بتحليلات شاملة وواسعة. وكما قلت لكم هناك لجن تقوم بزيارات من أجل التشديد على تطبيق الاجراءات الصحية، والتقليل من عدد العاملين ما أمكن في مختلف المنشآت، كما تم على مستوى ولاية جهة مراكش – آسفي، إصدار قرارات بشأن مقاولات لم تحترم البروتوكلات الصحية، وعندما نجد أي حالة في أي مقاولة نغلقها في الحال ونقوم بالتعقيم والتحليلات، والمقاولات التي تنتفي فيها شروط مواصلة نشاطها بشكل آمن تغلق بشكل نهائي إلى حين استجابتها للمعايير الموضوعة بشأن محاصرة الجائحة".

استمرار انتشار العدوى في فصل الصيف أصبح أمراً واقعاً، وهذا ما نتابعه يومياً من خلال التقارير الصادرة سواء في المغرب أو دول أخرى تعرف ارتفاع درجة الحرارة بشكل أعلى من بلادنا.

« وبخصوص تدبير الوضع الصحي في مدينة آسفي، والحديث عن مظاهر عدم الالتزام بشروط الوقاية والحماية الصحية في الفضاءات العمومية، فسرت المديرة الجهوية لوزارة الصحة بجهة مراكش – آسفي لمياء شاكيري، ذلك بالقول: "في البداية كانت هناك خطة عمل خلال فترة تطبيق الحجر الصحي، ما سهل علينا محاصرة أي خطر لتفشي الجائحة. مع الحجر الصحي كان تعامل المواطنين أكثر وعياً، والآن الواقع يتطلب مجهودات مضاعفة. لا يمكن أن تتحكم في سلوكات المواطنين بشكل يومي من أجل احترام شروط سلامتهم الصحية. فرغم توفير البنيات التحتية والتجهيزات وتعبئة الموارد البشرية، لا يمكن التعويل سوى على وعي المغاربة".

وأشارت لمياء شاكيري بدورها، إلى أن "ما يعقد المهمة هو أن 90 في المائة من الحالات لا تظهر عليها أعراض المرض بالمطلق، ويمكن أن تنقل الفيروس بشكل كبير في أوساطها".

ورأت المتحدثة ذاتها، أن "الرهان في آسفي مستمر على حصر المخالطين، رغم أن المهمة تكون صعبة بالنظر إلى العدد كبير في الإصابات، وهذا الأمر لا يمكن أن نخفيه".

المسؤولة الجهوية عن الصحة، تأسفت لتغير الأوضاع في المدينة بالقول: "آسفي كانت طيلة الحجر خالية من الفيروس، وصمدت في وجه الجائحة لأشهر، وفجأة ارتفعت الحالات إلى أكثر من 500، كان الأمر مفاجأة ونعمل اليوم على أن لا تتكرر في الجهة".

مسألة أخرى طرحها "تيلكيل عربي" على المديرة الجهوية لوزارة الصحة بجهة مراكش – آسفي لمياء شاكيري، والمرتبطة بعودة النشاط السياحي إلى مدينة مراكش يوم الـ14 من شهر يوليوز الجاري، وما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذت بهذا الشأن لمنع تسجيل بؤر في المنشآت الفندقية.

وكان جواب المسؤولة في هذا الصدد: "في ما يتعلق بالسياحة نعمل على تسريع وتيرة إنجاز التحليلات المخبرية. إلى حدود اللحظة شملت 60 في المائة من المقاولات السياحية".

هل ظهرت حالات إيجابية داخل المنشآت الفندقية في مراكش؟ الجواب دائماً على لسان المسؤولة ذاتها: "نعم. ظهرت في مجموعة من الفنادق حالات إيجابية للإصابة بالفيروس. وهنا نطبق مباشرة بروتوكول يفرض على الفندق الإخلاء التام والقيام بتعقيم شامل، وتنظيم مسح ثاني شامل للكشف عن الإصابات لدى مستخدميه".

وكشفت المسؤولية أيضاً، تشكيل لجنة على مستوى ولاية جهة مراكش – آسفي، ستكون مهمتها مراقبة التطورات الصحية وتطبيق التوجيهات الصارمة داخل المنشآت الفندقية.

ما بين الردع والتوعية

الملاحظ في الشارع والفضاءات العامة وقبالة مراكز الاصطياف وفي المقاهي والمطاعم، أن المغاربة وكأنهم قرروا فجأة التخلي عن ارتداء الكمامات الواقية والحفاظ على التباعد الاجتماعي. هذه المشاهد تطرح السؤال حول استمرار السلطات العمومية والأمنية في الوقوف على مدى احترام تطبيق الإجراءات الوقاية والصحية.

كما يطرح رفع الحجر الصحي تحدياً آخراً أمام السلطات، بالنظر إلى الوضع الاجتماعي الذي أفرزته تداعيات تفشي فيروس "كورونا" المستجد في المغرب، وهل يمكن أن يفرز ارتفاعاً في معدلات الجريمة؟ وكيف تخطط المديرية العامة للأمن الوطني لمواجهة ذلك؟

مصدر "تيلكيل عربي" الرفيع من وزارة الداخلية، قال في جوابه عن السؤال بشكل مباشر: "إذا قمنا بالردع سوف نقفل كل شيء" وأضاف: "وزارة الداخلية اليوم تعول على وعي المواطنين، يجب أن يكونوا واعين بما يقع، وأن يعوا بأن سلامتهم الصحية مسؤوليتهم هم أولاً، وأن يساعدوا مختلف السلطات على تطبيق ما يجنب المغرب أي تطور صحي لا نرغب فيه جميعاً".

وتابع مصدر "تيلكيل عربي" أن "السلطات تراقب الوضع، ويومياً تحرر مخالفات بشأن عدم احترام شروط وإجراءات الوقاية والسلامة الصحية، ويشمل هذا الإجراء الجميع". مصدر رفيع من المديرية العامة للأمن الوطني، قال بدوره في حديث لـ"تيلكيل عربي"، إن "دور مصالح الأمن هو تطبيق القانون، ونحن ملتزمون بذلك". »

الحل هو إقناع المغاربة بالالتزام بالوصفة التي تمزج ما بين التحرر من قيود الحجر الصحي والالتزام بقيود الوقاية الصحية".

وبخصوص مظاهر عدم الالتزام بارتداء الكمامات في الفضاءات العمومية، وهل تم تجاوز تطبيق دورية رئاسة النيابة العامة بهذا الشأن، شدد المصدر الرفيع من المديرية العامة للأمن الوطني، على أن "تطبيق القانون بشأن عدم ارتداء الكمامة مستمر، ولا يزال الخروج بدونها مخالفة يجب أن ينضبط لها المواطنون من أجل سلامتهم الصحية".

في المقابل، قال المسؤول الأمني إن "العناصر الأمينة لا يمكنها أن تلج الفضاءات العمومية لتفرض بأسلوب الردع التباعد الاجتماعي"، وعبر عن ذلك بالقول: "ما يمكنش نبداو ندخلو للقهاوي والمطاعم ومراكز الاصطياف، ونعبرو ميترو ونص بين شخص وآخر".

وكشف المتحدث ذاته، أن "هناك توجه آخر لدى مصالح الأمن، وهو مواكبة رفع الحجر الصحي، بتكثيف دوريات الأمن وحضور قوي لشرطة المرور والجولان".

وأشار في هذا الصدد إلى أن "المديرية العامة للأمن الوطني أنجزت دراسة توقعية، أظهرت نتائجها إمكانية ارتفاع حوادث السير. هذا الأمر مهم أيضا، وسيكون من تبعات رفع الحجر الصحي، لذلك نعمل على التخفيف من الحوادث التي يمكن تسجيلها، والعمل على التقليل من الخسائر البشرية والمادية".

وتحدث المسؤول الأمني الرفيع أيضاً عن "تقوية الدوريات المحمولة ليلاً ونهاراً على المستوى الوطني، لمواجهة أي ارتفاع في معدلات الجريمة بعد رفع الحجر الصحي، وهذه مسؤولية تحرص المديرية على توجيه أوامر صارمة بخصوصها، وعدم التساهل مع أي مظهر من مظاهر الجريمة، وتدخل بسرعة لتحييد أي خطر يمس سلامة المواطنين وممتلكاتهم".

وبالعودة إلى ما يتعلق بمساهمة عناصر الأمن في تطبيق احترام التدابير والتوصيات الصحية والتزام بها، قال المسؤول الأمني الرفيع: "كما لمسنا تجاوبا كبيرا من المواطنين خلال فترة الحجر الصحي، يجب أن نعمل جميعاً على تعزيز هذا الحس بالمسؤولية الجماعية ، ولا يمكن أن يتم ذلك بالردع والزجر. هناك وعي كبير لمسناه على أرض الواقع، في تدبير هذه الجائحة، رغم تسجيل انفلاتات محصورة في بعض المناطق، هذا أمن جماعي وطوق نجاة جماعي، والمديرية العامة للأمن الوطني توجه عناصرها بالتعامل على هذا الأساس".

وبخصوص تأمين الفضاءات العمومية خاصة منها مراكز الاصطياف، والتي شهدت إقبالا كبيراً بعد رفع الحجر الصحي، كشف مصدر "تيلكيل عربي" أن "هناك توجيهات لإنزال مكثف للدوريات الأمنية بالشواطئ والمصطافات وكل فضاءات الاستجمام والغابات. لدينا رهان قوي بأن يستشعر المواطن أهمية سلامته بعد خروجه من الحجر الصحي وإلى حدود اللحظة تظهر جميع المعطيات والمؤشرات أننا موفقون في ذلك". ■

حكاية مدينة كانت عصية على الفيروس فتحولت إلى مدينة حجر

آسفي.. كورونا تتفجر على بغتة في "فابريكات" السردين

لم يتوقع أكثر المتشائمين أن ينقلب وضع مدينة آسفي من قلعة منيعة ضد الفيروس في عز انتشار الوباء إلى مدينة مغلقة على سكانها، بعد أن انفجرت بؤرة صناعية في وجه الجميع، لترسم معالم قصة حزينة، بدأت بالتفرد بالخلو من الفيروس لتتحول إلى نقطة سوداء، ضرب فيها "كورونا المستجد" مستشفى المدينة ثم انتقل إلى معامل تصبير الأسماك، أحد الأنشطة الرئيسية الأكثر تشغيلا للنساء في المدينة الساحلية، فما الذي جرى حتى عاشت آسفي تراجيديا صحية بكل المقاييس؟ ومن المسؤول عن هذا الوضع؟

عبدالرحيم سموكني

أول بؤرة في مستشفى

طوال الثلاثة أشهر التي دخل فيها المغرب حالة الحجر الصحي، شكلت مدينة آسفي استثناء مغربيا محضا، عندما بقيت عصية على الفيروس العنيد، وشكلت نموذجا يحتذى به لباقي المدن التي كانت تحصي كل يوم أعداد المصابين الجدد بكورونا، بينما كانت المدينة المطلة على المحيط الأطلسي تتفاخر بتدابير الاحتراز والوقاية، مما جعلها منطقة آمنة ضد الوباء. وفي الوقت الذي بدأ المغاربة يتطلعون إلى رفع الحجر الصحي وتخفيف القيود، وجد سكان آسفي أنفسهم محجورين بين عشية وضحاها.

يقول مصدر طبي بمستشفى محمد الخامس بالمدينة، رفض الكشف عن هويته، إن سوء حظ المدينة تجسد بالدرجة الأولى في تسجيل أول بؤرة للمرض داخل مستشفى المدينة، وتحديدا في قسم تصفية الكلى، ما أدى إلى إصابة مرضى وممرضين، وهو ما كان ناقوس إنذار بأن الوضع قد يخرج عن السيطرة.

يوضح هذا الطبيب لـ"تيلكيل عربي" بأن مرافقة لإحدى المريضات بالفشل الكلوي كانت تتنقل بكل حرية بين أقسام المستشفى، ولم يكن يعلم أحد بإصابتها بالفيروس مما أدى إلى انتشار العدوى بين صفوف بعض الممرضين، يقول "لقد شكل ظهور بؤرة للفيروس في مستشفى إقليمي صدمة للسكان، فمن الناحية الاعتبارية، كان من الصعب تصور أن يصاب الجسم الطبي للمدينة في قلب قلعته الصحية، فالمفروض في المستشفى أن يكون المكان الأكثر مناعة، والأكثر حرصا من تفشي الوباء، لكن في أسفي كان العكس، وانتشر الفيروس في صفوف أصحاب البذل البيضاء".

يرفض هذا الطبيب تحميل أي طرف مسؤولية تجوال مرافقة، لم تكن حتى مريضة، في أروقة المستشفى، ولكنه يعترف في الوقت ذاته بوجود تقصير نجم عنه انتشار الفيروس في صفوف الممرضين.

معامل تصبير السمك كانت وراء تفجر بؤرة كبيرة لكورونا.

أسفي وجدت نفسها تحت الحجر بعد أن رفع عن معظم المدن المغربية.

كانت المصابة مرافقة لسيدة مسنة تعاني من القصور الكلوي، وكان عليها التنقل من منطقة ثلاثاء بوكدرة إلى أسفي من أجل إجراء حصص تصفية الكلي. ففي منتصف شهر يونيو، لم يكن عدد المصابين في المدينة يتعدى 6 أشخاص، فما الذي أدى إلى انفجار الوضع، لينتقل تعداد المصابين من العشرات إلى المئات بحلول شهر يوليوز.

الفابريكات ظلم الزمن والفيروس

الإهمال أو التراخي الذي أدى إلى إصابة أطقم طبية في المدينة، سيؤدي إلى انفجار بؤرة في "الفابريكات" وهو المصطلح الذي يطلقه أبناء المدينة على مصانع تصبير السردين والأسقمري، التي تشغل آلاف النساء.

يوضح عبد الجليل زرياض عضو الاتحاد المحلي للنقابات بآسفي ورئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان، أن المسؤول الحقيقي على تفجر بؤرة كورونا في صفوف عاملات تصبير السمك في المدينة، يتحملها طرفان، المصالح الصحية، التي سمحت لسيدة مشتبه في إصابتها بالفيروس بالعودة إلى العمل دون الحجر عليها أو عزلها، ثم مسؤولية وزارة التشغيل ووزارة الفلاحة والصيد البحري، التي رفضت أن تغلق مصانع التصبير خلال فترة الحجر الصحي.

ويوضح المسؤول النقابي "من الصعب جدا الاعتماد على قياس درجة الحرارة لمعرفة المصابين، فأغلب الحالات في المغرب لا تظهر عليها أعراض، وبالتالي فإن عمليات المراقبة التي كانت تجرى بشكل يومي داخل المصانع لم تكن كفيلة بالكشف المبكر عن الحالات، ويضيف "لقد ساهمت زيارة مجموعة من العاملات إلى عزاء في تفشي الوضع".

يقر المسؤول النقابي بأن عمليات الكشف عن الفيروس التي أطلقتها سلطات المدينة في بداية شهر ماي، لم تشمل العاملات، واقتصرت على سائقي سيارات الأجرة وبعض القطاعات الأخرى، إذ دفع احتجاجهن في نهاية يونيو للمطالبة بإجراء تحاليل مخبرية عليهن، إلى اكتشاف مئات المصابات، وهو ما أدى إلى وضع المدينة تحت الحجر الصحي، وإغلاق 18 مصنعا لتصبير السمك، يشغل كل واحد منها على الأقل 350 سيدة.

هاجسهن اليوم هو الوضع المزري لأطفالهن، الذين يقبعون تحت الحجر، دون أن يعتني بهم أحد.

تنتمي أغلب العاملات في مصانع التصبير إلى المنطقة الجنوبية في آسفي، وتعاني أغلبهن من الهشاشة الاجتماعية، إذ لا يتعدى أجرهن في أحسن الأحوال 3 آلاف درهم في الشهر، فنظام عملهن المبني على ما تجنيه شباك صيد البواخر وما يطرحه ميناء المدينة، يجعلهن عاملات موسميات بامتياز، كما أن نظام الأداء رهين بما ينتجنه يوميا وهو ما يسمى "البراكة".

تقول زهيرة وهي من مواليد 1980، التي اتصل بها "تيلكيل عربي" عبر الهاتف، والراقدة في مستشفى محمد الخامس بآسفي، بعد أن اكتشفت إصابتها بالفيروس، إنه بغض النظر عن ظروف عملهن، التي لم تكن أبدا تراعي التباعد البدني، كما لم يكن موفرا لهن وسائل التعقيم والكمامات في المصنع، فإن هاجسهن اليوم هو الوضع المزري لأطفالهن، الذين يقبعون تحت الحجر، دون أن يعتني بهم أحد، وتقول "لا تفزعني كورونا، بقدر ما يزعجني وضع أولادي، فزوجي مقعد ولا يستطيع العمل، وأنا أجد نفسي محتجزة في المستشفى دون عمل، وأتألم كثيرا عندما أسمع شكوى الأبناء".

تحمل زهيرة مسؤولية إصابة المئات من العاملات إلى الإهمال الذي لاقينه في المعامل منذ اندلاع أزمة كورونا في المغرب، وتقول "لقد كنا نطالب يوميا بتوفير وسائل التعقيم والكمامات، خاصة وأن الطلب على علب السردين كان كبيرا خلال هذه الفترة، وهو ما لم يسمح بإجراء تباعد بدني بين العاملات".

أما نادية وهي من مواليد 1961، فتقول إن لديها تجربة عمل لأكثر من 26 عاما في

في الوقت الذي بدأ المغاربة يتطلعون إلى رفع الحجر الصحي وتخفيف القيود، وجد سكان آسفي أنفسهم محجورين بين عشية وضحاها.

«"فاكتورات السردين"، وتطالب بضرورة تعويضهن عن الضرر الذي لحق بهن، وتقول "بما أننا نتوفر على انخراط في صندوق الضمان الاجتماعي، فإنه من الأجدر اعتبار إصابتهم بكورونا كحادث شغل، وبالتالي فعلى المشغل أن يعوضنا". وتضيف "لقد كانوا يخبؤون نصف العاملات في القبو، إن علموا بقدوم لجنة تفتيش، وما أن تمر اللجنة حتى نعود للعمل، لقد كانوا يهددوننا بالطرد إن قمنا بالاحتجاج، اليوم لقد رمونا في المستشفى، ولم يسأل عنا أحد، ولا نعرف أي مصير ينتظرنا، كان علينا أن نتوقف عن العمل منذ بداية الوباء، وهو الأمر الذي لم يتحقق، لقد فضلوا الربح المادي على صحتنا، ربما لأننا نساء أميات وفقيرات، ولا تهمهم سلامتنا".

لم تكن اتهامات نادية الوحيدة، التي أصرت أن تمدنا بأرقام زميلات لها في المهنة، أصبن بدورهن بالفيروس من خلال عملهن في مصانع التصبير، الوحيدة التي تكيل اتهامات بالإهمال لأصحاب المصانع، غير أن جمعية تصبير السمك بآسفي لها رأي آخر.

إذ أكدت يوم أمس في أول بلاغ لها، بعد أن تناسلت الاتهامات لأرباب المصانع بأن صناعة تعليب السمك تعد أحد الأنشطة "الأكثر تقيدا بالمتطلبات الصحية".

وذكر بلاغ للجمعية، أنه "خلال فترة الجائحة، طبقت وحدات تعليب السمك بشكل صارم، القواعد الوقائية (التحسيس، قياس درجة الحرارة، والتباعد الجسدي، ارتداء الكمامات وأقنعة الوجوه، تعقيم اليدين، تعقيم وسائل النقل والتباعد داخل وسائل النقل ...).

وأضافت أنه تمت زيارة جميع وحدات الإنتاج غير ما مرة، منذ بدء سريان حالة الطوارئ الصحية، وذلك من طرف لجنة مراقبة عاينت التدابير الوقائية المطبقة.

وأكدت الجمعية أن هذه الصناعة "تتعامل بشكل أساس مع أسماك طرية يجب تعليبها في الحيز الزمني المخصص وفي بيئة صحية معقمة". وأن المستخدمين داخل هذه الوحدات يحظون بعناية خاصة على مستوى الصحة وشروط العمل، موضحا أن هذه الوحدات يتم افتحاصها أكثر من مرة سنويا من طرف هيئات وطنية ودولية.

وعبر أرباب مصانع التصبير عن تضامنهم مع مجموع المستخدمين المتضررين جراء جائحة (كوفيد-19) وكذا أسرهم، مشيرا إلى أن "أرباب مقاولات قطاع تعليب السمك بآسفي يؤكدون أن هذه الجائحة العالمية خلفت خسائر حول العالم وآسفي لا تخرج عن هذا الإطار". وذكروا بأن مدينة آسفي كانت نموذجا في مجال التحكم في فيروس كورونا المستجد طيلة فترة الحجر الصحي. ■

أيمن قشوشي:

المسفيويون والمغاربة قلقون من موجة ثانية للوباء

كيف عاش سكان آسفي هذا التحول من مدينة خالية من الفيروس إبان الحجر الصحي، لكن مع رفعه تحولت إلى بؤرة تفشي للمرض؟

تلقت بطبيعة الحال مدينة آسفي بارتياح كبير قرار وضعها ضمن مدن المنطقة 1 وشهدت المدينة عودة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتحرر المواطنون من محدودية التنقل وإجبارية التوفر على تصاريح تخول السفر إلى مدن المنطقة 1 . كل هذا ساهم في خفض نسبة التوتر والقلق والخوف لدى الساكنة وخصوصا لدى الأطفال الذين عانوا معاناة مضاعفة مع الحجر الصحي وحرمانهم من فضاءات اللعب ومع كم المعلومات الهائلة والمخيفة في بعض الأحيان والتي وجب عليهم فهمها وتقبلها.

من الناحية النفسية عدد من الدراسات هي الآن في طور الإعداد ولازالت نتائجها لم تنشر لمقاربة تداعيات الحجر الصحي على نفسية المواطنين على الصعيد الوطني والمحلي ويبقى تقرير المندوبية السامية للتخطيط دالا على مستوى الأرقام فحوالي 49% يعانون من القلق و40% من الخوف.

أيمن قشوشي.

ما سيقع بعد ذلك في المدينة كان بداية باندلاع ما سمي بؤرة المستشفى وهو ما خلق هلعا كبيرا لدى المرضى ولدى الساكنة وما رافقه من خوف وقلق مرده أساسا إلى غياب سياسة تواصلية رسمية واضحة ترك المواطن في مواجهة مع أخبار متضاربة وغير مضبوطة وكذلك إلى صورة المستشفى كملاذ آمن وكمكان للعلاج من كوفيد يجب أن تتوفر فيه جميع الاحترازات الضرورية للحماية من انتشار المرض فكيف يتحول إلى نقطة انطلاق بؤرة المرض؟

هذه التمثلات الذهنية أدت من جديد إلى ردود أفعال متباينة حسب الأفراد وحسب مناعتهم النفسية من الإنكار التام إلى التهويل المبالغ فيه، وفرضت تحديا آخر هو التعامل مع الخطر وفرضية بقاء الخطر وإدخاله إلى المعيش اليومي للمواطن المسفيوي فهناك من عاد إلى وضعية الحجر الأولى وهناك من فضل الخروج والقيام بعمله وبالتسوق لكن تدريجيا وهناك من وضع وسائل الحماية والتباعد الجسدي جانبا بالمرة.

البؤرة الثانية المتعلقة بمعامل التصبير ستزيد الوضع تأزما نظرا لعدد المصابات وعدد المخالطين وهو ما عجل باتخاذ عدة قرارات منها غلق مخارج المدينة.

هل يمكن أن يكون لهذا التأرجح بين الوضعيات آثار نفسية على السكان؟

هذا التأرجح بين الوضعيات؛ من المؤكد أن له تأثيرات سلبية على المواطن ويغذي إحساس اللايقين واللاطمأنينة مصحوبا بعدم الرضا والغبن خصوصا أن ظهور البؤر التي غيرت واقع المواطن اليومي لم يكن له فيها دخل مباشر وبالتالي هناك إحساس بعدم نجاعة

«

الوضعية الهشة لعاملات التصبير زادت حدتها مع إصابتهم بالفيروس.

« ما يقوم به المواطن يوميا بشكل فردي من احترام لوسائل الحماية وهو ما ظهر على شكل تراخ وعدم اهتمام بارتداء الكمامة وباحترام مسافة الأمان كما في السابق. كما أن البؤرة الصناعية وما تلتها من احتجاجات العاملات وأصحاب المحلات فيما بعد، دليل على أهمية المحددات الاقتصادية والاجتماعية في تحديد الحالة النفسية للمواطن؛ فرغم كون حالات الوفيات في انخفاض وارتفاع حالات الشفاء وتجربة وتمرس الطاقم الصحي حاليا في التعامل مع كورونا؛ فإن الهشاشة الاجتماعية وواقع فقر العاملات وتخوف الباعة من تضييع فرصة ما قبل عيد الأضحى كما وقع في عيد الفطر يؤكد أنه لا سلامة ولا اتزان نفسي دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للساكنة.

إن نهج سياسة تواصلية وشفافة واتخاذ قرارات مسؤولة دون ارتجالية من طرف لجنة اليقظة المحلية بعيدا عن الارتجالية والتسرع تبقى كفيلة على الأقل بخفض منسوب التوتر والهلع لدى المواطنين بالمدينة.

لا سلامة ولا اتزان نفسي دون الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

بعد رفع الحجر الصحي، هناك قلق وشك يساوران، ليس فقط سكان آسفي، بل المغاربة جميعا، ويتعلق بالتخوف من موجة ثانية، كيف يمكن أن يؤثر هذا الأمر على الحالة النفسية للسكان وفي الوقت ذاته كيف يمكن مواصلة اتخاذ تدابير وقائية واحتياطية؟

الخروج من الحظر الصحي يكون كذلك مصحوبا بالقلق والتوتر بالتوجس بالخوف من الآخر وبإطلاق الأحكام وبمحاولة تعويض واقع الحرمان. إمكانية موجة ثانية يظل مطروحا حسب أخصائيي الأوبئة؛ وبالتالي أصبح لزاما تقبل إجراءات الوقاية وإدخالها داخل نمط العيش وتقبلها والتعامل بها هذا على مستوى الفرد أما على مستوى المؤسسات فأمامها تحديات عديدة لضمان مستقبل أفضل آمن. ■

أمنيستي و" فضيحة" التجسس

هل يقطع المغرب شعرة معاوية ؟

تمر العلاقة بين المغرب ومنظمة العفو الدولية "أمنيستي" بمرحلة حرجة. المنظمة اتهمت في تحقيق لها الرباط بالتجسس على ناشط حقوقي، المعطي منجب، وصحافي، عمر الراضي. المغرب طالب، في رده، المنظمة، بتقديم الدليل على مزاعمها. بورغم أن المنظمة تقول بأنها قدمت ما لديها، وأن السلطات لم تجب على حججها تقنيا، إلا أن الحكومة تعتبر أن ما أتت به أمنيستي لا يرقى إلى الدليل، وأنها مطالبة بالحجة أو الاعتراف بالخطأ. التوتر الحالي ليس الأول ولا الوحيد، نعود إلى تاريخ من شد الجبل بين الرباط وأمنيستي، قبل أن نتوقف عند الواقعة الجديدة، وأفاق العلاقة المحتملة بين الطرفين.

الشرقي لحرش

"هذا هو عملكم، وهذه هي مهمتكم، ومهمتكم هي أن تغسلوا للمغرب وجهه لأنه لكل سبب تأتي منظمة العفو الدولية وتمارس علينا الرقابة وكأننا لازلنا تحت الحماية". بهذه العبارة خاطب الملك الراحل الحسن الثاني يوم 8 ماي 1990 أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ليلة الإعلان عن تعيينهم.

تلخص هذه العبارة العلاقة المتشنجة بين الملك الراحل، الحسن الثاني ومنظمة العفو الدولية، التي أطلقت حملة دولية للتنديد بأوضاع حقوق الإنسان في المغرب والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المختطفين والمفقودين.

وإذا كان إعلان الحسن الثاني عن إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعزوه البعض إلى عدد من العوامل، أبرزها التقارير المزعجة لمنظمة العفو الدولية، التي كان المناضل عبد الرحمان اليوسفي أحد أعضائها الشرفيين، فإن علاقة السلطات بالمنظمة ظلت تتأرجح بين الانفتاح والتعاون المشوب بالحذر أحيانا والتوتر في أحيان أخرى. ورغم مرور أزيد من 30 سنة على تشبيه الحسن الثاني لتقارير منظمة العفو الدولية برقابة الحماية بما تحيل عليه كلمة الحماية من دلالات استعمارية في المخيال والذاكرة المغربية، فإن ذلك لم يكن كافيا للوصول إلى مرحلة "التطبيع" التام بين المنظمة والسلطات المغربية، بل إن حدة التوتر زادت في السنوات الأخيرة، والتي كان آخرها اتهام المغرب للمنظمة بالتحامل المنهجي المتواصل ضد مصالحه، وتحولها إلى فاعل سياسي تحركه أطراف حاقدة على المؤسسات الوطنية.

والملاحظ أن التوتر الجديد بين الدولة المغربية ومنظمة العفو الدولية، وإن كان يبدو غير مسبوق إلا أنه ليس الأول من نوعه، إذ علاقة المنظمة بالمغرب لم تخلو من صدامات منذ تأسيس فرعها في الرباط سنة 1994، كما لم تخلو من محطات للانفتاح والتعاون.

محمد السكتاوي المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب.

ميلاد في زمن الانفتاح

في سنة 1994، سيتم تأسيس الفرع المغربي لمنظمة العفو الدولية، تزامنا مع إطلاق الملك الراحل الحسن الثاني مسارا جديدا على مستوى حقوق الإنسان. فقد أصدر الملك عفوا في نفس السنة بالإفراج عن 424 سجينا سياسيا، وكذا السماح بعودة المنفيين، وإنشاء وزارة لحقوق اللإنسان يتولاها القانوني عمر عزيمان.

محمد السكتاوي، المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب، يؤكد في حديث مع "تيلكيل عربي"، أن أجواء الانفتاح السياسي والحقوقي التي بدأ يعرفها المغرب آنذاك دفعت عددا من الحقوقيين المغاربة من بينهم الراحل إدريس بنزكري، الذي ستوكل له مهمة قيادة هيئة الإنصاف والمصالحة فيما بعد، إلى إعلان تأسيس فرع المنظمة.

علاقة المنظمة بالمغرب لم تخل من صدامات منذ تأسيس فرعها في الرباط سنة 1994.

ويشير السكتاوي إلى أن اعتراف السلطات المغربية في البداية كان مشوبا بالحذر، ولم يرق لدرجة منحهم الوصل القانوني، كما أننا بقينا ممنوعين من فتح مقر لنا إلى سنة 1998، إلا أننا رغم ذلك نظمنا ندوة حول التربية على حقوق الإنسان سنة 1995 بمشاركة وزارة حقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية، وهو ما فتح الباب أمام نوع من الشراكة بين المغرب والمنظمة من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان.

من جانبه، يمتدح محمد زيان ، في تصريح ل"تيل كيل عربي" العلاقة بين المنظمة المغرب خلال فترة توليه حقيبة حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن هذه العلاقة تميزت بالانفتاح والتعاون، مشيرا إلى أنه حين توليه المنصب سنة 1994 قرر بدعم من الحسن الثاني الانفتاح على المنظمة رغم العراقيل التي كان يضعها الراحل إدريس البصري، وزير الداخلية أنذاك، الذي كان يعتبرها خصما للمغرب. ويشير زيان

«

إلى أن منظمة العفو الدولية بدأت في تلك الفترة تصدر تقارير ايجابية عن المغرب، كما أقنعناها بضرورة إثارة ملف حقوق الإنسان في مخيمات البوليساريو.

اليوسفي وأمنيستي والحسن الثاني

كان لوصول عبد الرحمان اليوسفي لمنصب رئيس الوزراء وقيادة حكومة حكومة التناوب في الفترة ما بين 1998 و2002 انعكاس ايجابي على عمل منظمة العفو الدولية بالمغرب رغم بعض العراقيل والمطبات التي كانت تواجهها في بعض الأحيان. ويؤكد السكتاوي أن عبد الرحمان اليوسفي، الذي كان عضوا شرفيا بالمنظمة ظل يسعى من أجل تعميق التعاون بين المنظمة والمغرب، إلا أنه كثيرا ما كان يجد نفسه في مواجهة مع إدريس البصري، وزير الداخلية.

في هذا الصدد، يحكي السكتاوي أنه في سنة 1998 سمح لمنظمة العفو الدولية بفتح مقر لها بزنقة سويسرا بحي المحيط بمدينة الرباط، مشيرا إلى أن المنظمة استدعت عددا من الحقوقيين وسفراء عدد من الدول الأجنبية لحضور حفل افتتاح مقرها.

ويضيف "بعد امتلاء المقر، الذي كان صغيرا، قمنا بنصب خيمة أمامه من أجل استقبال الضيوف، إلا أننا فوجئنا بحضور عدد من رجال الأمن الذين أخبرونا بوجود قرار يقضي بهدم الخيمة غير مبالين بحضور سفراء الدول الأجنبية، الشيء الذي لا يشرف المغرب".

لم تكن عملية هدم "خيمة أمنيستي" سوى "مؤامر"ة دبرها وزير الداخلية السابق إدريس البصري، الذي اختفى ولم يعد يرد على اتصالات عبد الرحمان اليوسفي، الذي قرر الاتصال بالملك الحسن الثاني من أجل إيقاف عملية إزالة الخيمة، يؤكد السكتاوي.

ولم تمض سوى لحظات قليلة حتى جاء رجال الأمن بخيمة أخرى أفضل بكثير من تلك التي بنيناها، كما أحضروا الورود والزرابي التي تليق باستقبال كبار الضيوف، يروي السكتاوي، مشيرا إلى أن ذلك كان بتدخل شخصي من الملك.

ما يؤكد انفتاح المغرب على منظمة العفو الدولية كذلك تجسد في تنظيم مؤتمر حول حقوق المرأة بشمال افريقيا سنة 1998 بفاس تحت الرعاية الشرفية للأميرة لالة مريم.

يحكي السكتاوي أنهم تقدموا بطلب للديوان الملكي من أجل تنظيم هذا المؤتمر، وفوجؤوا بالتجاوب السريع للملك، حيث وافق على عقد المؤتمر، الذي حضره عدد من ممثلي الدولة.انفتاح المغرب على المنظمة في تلك الفترة بدعم من اليوسفي دفع المنظمة إلى اختياره من أجل عقد مؤتمرها سنة 1990.

وبحسب السكتاوي، فقد كانت الاستعدادات على قدم وساق لتنظيم المؤتمر، بل تم تحضير كل شيء، وحضر الأمين العام للمنظمة في تلك الفترة "بيير ساني" من أجل لقاء الملك الراحل الحسن الثاني قبل أن يقرر هذا الأخير إلغاء عقد المؤتمر في اللحظات الأخيرة.

يوضح السكتاوي: "كان كل شيء جاهزا لعقد المؤتمر، إلا أن لقاء سيعقده "بيير ساني" مع بعض مناضلي اليسار في إحدى القاعات بمدينة سلا سيغير رأي الملك الراحل الحسن الثاني، بعدما توصل بتسجيل مجتزأ لجواب الأمين العام على سؤال لأحد المناضلين".

عبد الرحمان اليوسفي يعلق على هذه الواقعة في مذكراته بالقول: "قام وزير الداخلية بتقديم تسجيل صوتي للملك الحسن الثاني، لحوار شخصي بين "بيير ساني" الأمين العام للمنظمة مع أحد مناضلي اليسار المغربي، حيث تم استدراجه للتلفظ بكلمات تمس مقدسات هذا الوطن، وكان هذا التسجيل كافيا لعرقلة عقد المؤتمر".

وبحسب السكتاوي، فإن الأمين العام للمنظمة أنذاك صرح بأنه "سيطلب من الحسن الثاني إطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المختطفين، أما إذا كان اللقاء سيكون من أجل التقاط الصور فلا داعي لعقده".

ويعتبر السكتاوي أن حديث "بيير ساني" عن لقائه المرتقب بالملك بتلك الطريقة جانب الصواب، ولم يراع وضع الملك، الذي تعامل مع الأمر بحكمة كبيرة رغم إلغائه للمؤتمر، إذ استمر عمل "أمنيستي" بعد ذلك وازداد توسعا، حيث عقدت شراكات مع مختلف القطاعات الحكومية، كما وقع جميع الوزراء

عبدالرحمان اليوسفي صحبة بيير ساني في مقر المنظمة في الرباط سنة 2001.

على التعهد باحترام حقوق الإنسان باستثناء الراحل إدريس البصري.

ويشير السكتاوي، إلا أن الملك الحسن الثاني استدعى عبد الرحمان اليوسفي وقدم له التسجيل الصوتي للأمين العام لمنظمة العفو، وهو ما دفع قائد حكومة التناوب إلى استدعاء قادة المنظمة لمكتبه وإبلاغهم بإلغاء عقد المؤتمر في المغرب، معبرا عن أسفه وحزنه الشديد على ذلك.

وبحسب السكتاوي، فإن إلغاء عقد مؤتمر منظمة العفو الدولية في المغرب الذي كنا نريد منه تحسين صورة المغرب في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي كان سحابة عابرة، ولم يؤثر على عمل المنظمة، التي عقدت مؤتمرات أخرى تكاد تكون بنفس أهمية المؤتمر العام، وهو ما سيتوج سنة 2001 بلقاء الملك محمد السادس، الذي وجه شكره للمنظمة على مساهمتها في النهوض بحقوق الإنسان في المغرب، وأعطى تعليماته بتسهيل عمل المنظمة.

تهمة التعذيب

يؤكد السكتاوي أن الأزمة بين المغرب ومنظمة العفو الدولية انطلقت مع تقرير أصدرته في ماي 2015 حول التعذيب، والتي جاءت تزامنا مع حملة قادتها المنظمة من أجل إيقاف التعذيب في خمس دول هي: المكسيك ونيجيريا والفلبين وأوزبكستان والمغرب.

ويتفق مصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الانسان مع السكتاوي في كون الأزمة بدأت بسبب تقرير المنظمة حول التعذيب، إذ أكد في تصريح لـ"تيلكيل عربي" أن العلاقة مع المنظمة عرفت تأزما سنة 2014 بعد إدراجها للمغرب ضمن خمس بلدان معنية بحملتها ضد التعذيب لمدة سنة كاملة وعبر فروعها في العالم أجمع، معتبرا أن تقديرات المنظمة كانت خاطئة، ويبدو أن هذه التقديرات التي تسببت في تأزم العلاقة لازالت قائمة"، بحسب الرميد.

وإذا كانت السلطات المغربية اتهمت "أمنيستي" بالتحامل على المغرب فيما يخص حملة التعذيب، فإن السكتاوي دافع عن هذا الخيار بالقول: "كان هدفنا هو دفع الحكومة من أجل معالجة الاختلالات الموجودة، وليس التحامل، كما أننا كنا نعتبر أن المغرب في الطريق الصحيح، وأكدنا أن التعذيب المنهج لم يعد موجودا في المغرب، إلا أننا ووجهنا بالاتهامات".

يحكي أحد الذين حضروا جل اللقاءات التي جمعت المسؤولين المغاربة بمسؤولي المنظمة أن السؤال المركزي الذي ظل يطرحه المسؤولون المغاربة على أمنستي هو "لماذا في كل مرة التركيز على المغرب؟"، وكان جواب المنظمة أنها تقوم بذلك لأن المغرب قطع أشواطا في مجال حقوق الإنسان، وهي ترغب

اتهمت الحكومة المغربية المنظمة بالتحامل المنهجي المتواصل ضد مصالح المغرب، وتحولها إلى فاعل سياسي تحركه أطراف حاقدة.

في أن تدفع إلى الأمام بتطوير هذه الحقوق، غير أن هذا الدفع لم يكن ليقنع المسؤولين المغاربة، الذين أجاب أحدهم ساخرا في إحدى اللقاءات "إذا كنتم تتجنبون الحديث عن الدول الميؤوس منها، وتتحاملون على الدول التي تبذل جهودا في مجال حقوق الإنسان، فإن الأفضل ربما أن تعتبرونا ميؤوس منا أيضا".

أزمة التجسس

في 22 يونيو الماضي نشرت منظمة العفو الدولية تقريرا يزعم تعرض هاتف الصحفي عمر الراضي للتجسس باستخدام برنامج "بيجاسوس" المملوك لشركة إسرائيلية" وهو ما كان كافيا لتأزيم العلاقة من جديد.

لم يتأخر رد السلطات المغربية كثيرا، حيث قامت يوم الجمعة 26 يونيو باستقبال محمد السكتاوي، المدير التنفيذي للمنظمة بالمغرب، وعبرت عن استغرابها من ادعاء المنظمة في تقريرها الصادر بتاريخ 22 يونيو 2020 اتصالها بالسلطات المغربية قبل نشر هذا التقرير. كما طالبت السلطات المغربية المدير التنفيذي لأمنستي بموافاتها في أقرب الآجال بالأدلة المادية المفترضة، حتى يتسنى للمغرب اتخاذ ما يلزم دفاعا عن حقوق مواطنيه، بحسب بلاغ نشر في وكالة المغرب العربي للأنباء. ويؤكد محمد السكتاوي لـ"تيلكيل عربي" أن الاجتماع الذي عقد معه تم بحضور الكاتب العام للمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ومسؤولين من وزارة الداخلية والخارجية، مشيرا إلى أنهم أبلغوه انزعاجهم من تقرير المنظمة وطالبوا بالكشف عن الأدلة التي في حوزة المنظمة.

وأضاف "أكدت لهم أن الأمر تقني ويحتاج مني العودة لهياكل المنظمة، فطلبوا مني أن يكون ردي في ظرف أسبوع، لكن الكاتب العام للمندوبية بدأ الاتصال بي منذ بداية الأسبوع"، معتبرا أن الحكومة لم تنتظر تلقي الجواب وأصدرت بلاغا يوم 2 يوليوز يتهم المنظمة بالتحامل ضد المغرب.

اتهمت الحكومة المغربية المنظمة بالتحامل المنهجي المتواصل ضد مصالح المغرب، وتحولها إلى فاعل سياسي تحركه أطراف حاقدة على المؤسسات الوطنية، كما دعاها رئيس الحكومة في مراسلة رسمية إلى تقديم أدلتها على تعرض هاتف عمرالراضي للتجسس، فضلا عن اتهامها بعدم منح المغرب حق الرد على التقرير قبل نشره.

المنظمة تنفي أن تكون قد نشرت التقرير دون أن تطلب من المغرب الرد عليه، كما توصلت "تيلكيل عربي" بمراسلات المنظمة لمسؤولين في وزارة حقوق الإنسان، إلا أن الرميد أكد في تصريحه لـ"تيلكيل" أن مسؤولي الوزارة يؤكدون عدم توصلهم فعليا بأي رسالة من منظمة العفو.

ويؤكد الرميد أنه كان معتادا في التعامل مع أمنستي أن يتم التأكد من التوصل بالرسائل

بطرق مختلفة (بريد إلكتروني، فاكس، هاتف) لتأكيد التوصل، لكن لوحظ أنه في هذه النازلة، وعلى خلاف ما كان يتم العمل به، لم تلجأ أمنستي إلى طلب تأكيد التوصل من مصالح الوزارة، وهذا تغيير منهجي في أسلوب المنظمة يؤكد عدم اهتمامها بردود السلطات المغربية، علما أن بلادنا كانت منفتحة على منظمة العفو من خلال التفاعل الإيجابي مع كثير من تقاريرها واستبياناتها عبر إعداد وتوجيه المعلومات والمعطيات والردود المتعلقة بها".

وبعد الاتهامات التي وجهتها الحكومة عقب اجتماعها في 2 يوليوز، أصدرت "أمنيستي" بيانا جديدا اعتبرت فيه أن الحملة التي شنتها الحكومة المغربية ضدها تستهدف مصداقيتها وتكشف عن عدم تساهلها مع الانتقادات الموجهة لسجلها في مجال حقوق الإنسان، كما قالت إنها وجهت مراسلة جديدة لرئيس الحكومة تؤكد فيها علي صحة النتائج التي خلص إليها بحث المنظمة بشأن التجسس على عمر الراضي، وتقدم مزيداً من التفاصيل حول منهجية البحث لديها.

ويؤكد مصطفى الرميد، وزير الدولة في حقوق الإنسان أن منظمة العفو لم تقدم أي دليل في هذا الشأن، بل إن ما تدعيه لا يعدو أن يكون ادعاء نفته السلطات المغربية بشكل قاطع، وسيبقى الأمر كذلك طالما لم تقدم المنظمة أي دليل أو حجة لإثباته، هذا علما أن هذا الادعاء يتعلق بواقعة مادية يمكن إثباتها أو نفيها عن طريق الوسائل التكنولوجية، إذ أن الأمر لا يتعلق بتقييم للوضع الحقوقي أو لممارسات معينة تختلف حولها التقديرات، لذلك طالبنا المنظمة بشكل رسمي مدنا بحججها المادية الملموسة، وما زلنا ننتظر ذلك إلى حد الآن، فيما يعتبر السكتاوي أن المنظمة قدمت ما يكفي من الأدلة على صحة ما تعرض هاتف الراضي للاختراق، وأن السلطات المغربية لم ترد على الجوانب التقنية التي قدمتها المنظمة.

أحد أنشطة فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب.

أي أفق للعلاقة؟

رغم هذه الأزمة غير المسبوقة بين المغرب ومنظمة العفو الدولية، إلا أن رئيس المنظمة يظل متفائلا بإمكانية عودة العلاقات إلى طبيعتها، نافيا أن تكون لأعضاء المنظمة أية مصلحة أخرى غير حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

أما مصطفى الرميد، فيؤكد أن الحكومة لازالت تنتظر الجواب من منتظمة العفو في لندن، وأن أي حوار بيننا يتوقف على تقديمها لما يثبت ادعاءاتها، وأنه إذا كانت وقعت في خطأ التقدير فعليها أن تقوم بمراجعة موقفها، وهنا يمكن فتح قنوات الحوار بناء على إطار مرجعي للتعاون.

ويضيف "شخصيا أرجو ألا يؤدي الخلاف الحالي إلى حدوث قطيعة مع هذه المنظمة الدولية الهامة، وأن يكون عابرا، ويشكل مناسبة لبناء الثقة مرة أخرى بما يسهم في خلق فرص جديدة وآفاق جديدة للحوار الإيجابي والتعاون البناء لمصلحة حقوق الإنسان التي يحرص المغرب على تنميتها والرقي بها"، فيما اعتبر محمد زيان وزير حقوق الإنسان في عهد الحسن الثاني أن تجنب انتقادات المنظمات الحقوقية لن يكون إلا باحترام حقوق الإنسان.

ويرى زيان أن الانشغال يجب أن ينصب على تعزيز أوضاع حقوق الإنسان في المغرب بدل الانشغال بالرد على المنظمات الحقوقية الدولية، التي لا تقوم سوى بعملها، بحسبه.

وإذا كانت منظمة العفو الدولية تصر على مواقفها بشأن المغرب وتنفي أن يكون لذلك علاقة بخدمة أية أجندات أخرى، فإن السلطات المغربية ترى في الأمر استهدافا للمغرب وأصبحت ترى في "أمنيستي" منظمة فاقدة للحياد والشرعية، الشيء الذي يجعل من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقة بين الطرفين، خاصة في ظل تداول أنباء عن توجه السلطات المغربية لإغلاق مقر المنظمة بالرباط، وعدم اقتناع السلطات المغربية بـ"الأدلة" التي تقول "أمنيستي" إنها قدمتها بخصوص واقعة التجسس المزعومة، لكن الرميد يظل مقتنعا بأن إغلاق الباب سياسية مناقضة للاختيارات الاستراتيجية للمملكة.■

الرميد :

منطق القطيعة يتنافى مع الاختيارات الأساسية للمغرب

في هذه الدردشة القصيرة ، يضع وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان شرطا أساسيا لاستمرار الحوار مع منظمة العفو الدولية، يقوم على تقديم ما يكفي من أدلة على "زعمها" قيام المغرب بالتجسس على هاتف الصحافي عمر الراضي، أو الإقرار بالخطأ إذا ما لم تكن لديها أدلة، لكنه يترك الباب مفتوحا لعلاقات بناءة في المستقبل، معتبرا أن إغلاق الباب في وجهها يتناقض مع الاختيارات الأساسية للمملكة.

تيلكيل عربي

توصلت "تيلكيل" برسالتين تقول أمنيستي المغرب إنها وجهتهما عبر البريد الإليكتروني والفاكس، من طرف مكتب أمنستي المغرب، إلى مدير ديوانكم في 6 يونيو المنصرم، ثم إلى رئيس الحكومة في 9 يونيو المنصرم، وذلك في موضوع "استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ببرنامج تجسس تابع لمجموعة إن إس أو"، كإشعار على أمل تلقي رد الحكومة على 4 أسئلة في الموضوع. هل من تأكيد أو نفي لصحة المراسلتين المقدمتين من طرف المنظمة؟

لقد سبق لي أن أوضحت بهذا الخصوص في مناسبات مختلفة أنيبعد اطلاعي على ادعاء منظمة العفو الدولية الوارد في مراسلتها الموجهة إلى السيد رئيس الحكومة بتاريخ 3 يوليوز الجاري، استفسرت المسؤولين المعنيين بوزارة الدولة

مصطفى الرميد.

بمن فيهم رئيس الديوان، فأجابوني كتابة أنهم لم يتوصلوا بأي رسالة إلكترونية في الموضوع، كما تلقيت تقريرا إداريا من المصالح الإدارية والتقنية تضمن معطيات تؤكد عدم توصل مسؤولي وزارة الدولة فعليا بأي رسالة من منظمة العفو الدولية، وأؤكد لكم مرة أخرى أن المسؤولين المذكورين لم يتوصلوا بأي رسالة من أمنستي سواء في 6 يونيو أو في أي تاريخ آخر قبل نشر التقرير، وأن هذه الواقعة يمكن التحقق التقني منها بكل سهولة. وقد كان هذا الموضوع محلبلاغ صادر عن وزارة الدولة بتاريخ 06 يوليوز الجاري.

وينبغي التوضيح كذلك أنه كان معتادا في التعامل مع أمنستي أن يتم التأكد من التوصل بالرسائل بطرق مختلفة (بريد إلكتروني، فاكس، هاتف) لتأكيد التوصل، لكن لوحظ أنه في هذه النازلة، وعلى خلاف ما كان يتم العمل به، لم تلجأ أمنستي إلى طلب تأكيد التوصل من مصالح الوزارة، وهذا تغيير منهجي في أسلوب المنظمة يؤكد عدم اهتمامها بردود السلطات المغربية، علما أن بلادنا كانت منفتحة على منظمة العفو من خلال التفاعل الإيجابي مع كثير من تقاريرها واستبياناتهاعبر إعداد وتوجيه المعلومات والمعطيات والردود المتعلقة بها.

ما الذي اعتبرته وزارة الدولة غير كاف كدليل على ما تقول أمنستي في تقريرها إنه "برنامج تجسس صنعته شركة "إن إس او"

«

مصطفى الرميد
رفقة رئيس الحكومة
سعد الدين العثماني.

ويستهدف 3 مدافعين عن حقوق الإنسان في المغرب"؟

الواقع أن منظمة العفو لم تقدم أي دليل في هذا الشأن لنعتبره كافيا أو غير كاف، بل إن ما تدعيه لا يعدو ان يكون ادعاء نفته السلطاتالمغربية بشكل قاطع،وسيبقى الأمر كذلك طالما لم تقدم المنظمة أي دليل أو حجة لإثباته، هذا علما أن هذا الادعاء يتعلق بواقعة مادية يمكن إثباتها أو نفيها عن طريق الوسائل التكنولوجية، إذ أن الأمر لا يتعلق بتقييم للوضع الحقوقي أو لممارسات معينة تختلف حولها التقديرات، لذلك طالبنا المنظمة بشكل رسمي مدنا بحججها المادية الملموسة، وما زلنا ننتظر ذلك إلى حد الآن.

يزعم مكتب أمنسيتي المغرب أن علاقته مع الجهات الحكومية قد تدهورت بشكل ملحوظ منذ سنة 2014، حين كان المكتب آنذاك على استعداد لإطلاق "حملة تحسيسية لمناهضة التعذيب". هل من تدقيق فيما يخص تطور علاقة المنظمة بالجهات الحكومية خلال هذه الفترة التي كنتم تتولون فيها منصب وزير العدل و الحريات؟

صحيح ان العلاقة مع هذه المنظمة عرفت منذ 2014 تأزما بعد إدراجها للمغرب ضمن خمسة بلدان معنية بحملتها ضد التعذيب لمدة سنة كاملة وعبر فروعها في العالم أجمع. وقد قدت أنذاك، بصفتي وزيرا للعدل والحريات، حوارا مع الأمين العام السابق لهذه المنظمة السيد سليل شتي في لندن ثم في الرباط سنة 2016، حيث ناقشنا كل القضايا التي كانت محط اهتمام المنظمة، واعترف الأمين العام السابق للمنظمة بأن المغرب لم يعد يمارس التعذيب بشكل منهجي، كما عبر عن استعداده للتعاون المشترك وتبديد سوء الفهم. ويبدو للأسف ان بعض التقديرات الخاطئة للمنظمة والتي تسببت في تأزم العلاقة ما زالت قائمة كما يتضح من تقريرها الصادر في 22 يونيو 2020، حيث تم،مرة أخرى، حشر بلادنا مع خمسةبلدان في إطار حملة تطرح العديد من علامات الاستفهام.

منظمة العفو الدولية كانت في السابق ضمن المنظمات الجادة التي واكبت التطور الحقوقي الوطني بكثير من الإيجابية في محطات هامة.

هناك حاليا شائعات عن احتمال إغلاق مكتب منظمة العفو في المغرب. هل يمكنك إخبارنا إذا كانت الحكومة تفكر في هذا الإجراء؟

إننا في الحكومة ننتظر الجواب من منتظمة العفو في لندن، وأن أي حوار بيننا يتوقف على تقديمها لما يثبت ادعاءاتها، وأنه إذاكانت وقعت في خطأ التقدير فعليها أن تقوم بمراجعة موقفها، وهنا يمكن فتح قنوات الحوار بناء على إطار مرجعي للتعاون. وشخصيا أرجو ألا يؤدي الخلاف الحالي إلى حدوث قطيعة مع هذه المنظمة الدولية الهامة، ويشكل مناسبة لبناء الثقة مرة أخرى بما يسهم في خلق فرص جديدة وآفاق جديدة للحوار الإيجابي والتعاون البناء لمصلحة حقوق الإنسان التي يحرص المغرب على تنميتها والرقي بها.

بقي أن أشير إلى أن منظمة العفو الدولية كانت في السابق ضمن المنظمات الجادة التي واكبت التطور الحقوقي الوطني بكثير من الإيجابية في محطات هامة، وكانت تمارس أنشطتها في المغرب بكل حرية، وما زال فرعها المحلي إلى اليوم يقوم بذلك، ونرغب في أن تتعزز مشاركته في ترصيد المكتسبات التي حققتها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي بكل إيجابية ومسؤولية، خاصة وأن المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك اختارت منذ مدة طويلة التفاعل الإيجابي مع المنظمات الدولية والوطنية، مع وضع النقط على الحروف متى تطلب الأمر ذلك، لتصحيح وتدقيق العلاقة مع هذه المنظمات وليس السقوط في منطق القطيعة التي تتنافى مع الاختيارات الأساسية للمملكة.■

TELQUEL عربي

مهنية ومصداقية

http://ar.telquel.ma/